"الخط البرتقالي" كأداة لإعادة هندسة السيطرة الميدانية في قطاع غزة

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

تقدير موقف

مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية, مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتًا علميًا موثوقًا وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS
02-2966228
0597777008
00970597777008
فلسطين| رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس- الطابق الثامن

تتناول هذه الورقة التحولات التي طرأت على بنية السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة عقب وقف إطلاق النار المعلن في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2025، عبر تحليل الانتقال من نمط خطوط الانتشار العسكري الثابتة المعروف بـ "الخط الأصفر"، إلى نمط الضبط المجالي الديناميكي الذي تجسده سياسة "الخط البرتقالي".

وتبحث الورقة في الأبعاد الأمنية والسياسية والإنسانية لهذا التحول، باعتبار «الخط البرتقالي» أداة لإعادة تشكيل المجال الجغرافي والديموغرافي داخل القطاع، في ظل اتساع نطاق السيطرة الإسرائيلية ليشمل ما يقارب ثلثي مساحة غزة، وما يرافق ذلك من تقليص للحيز المدني، وإعادة إنتاج بيئة معيشية طاردة للسكان، وتعقيد فرص الاستقرار المستقبلي.

الخطوط: إعادة هندسة المجال والسيطرة

يمثل التحول من "الخط الأصفر" إلى "الخط البرتقالي" انتقالًا في نمط إدارة السيطرة داخل قطاع غزة، من ضبط خطي يقوم على تثبيت حدود ميدانية واضحة، إلى ضبط مجالي أكثر مرونة يقوم على إعادة تعريف الفضاء نفسه كأداة للسيطرة.

- خط وقف إطلاق النار "الأصفر"

ارتبط "الخط الأصفر" باتفاق وقف إطلاق النار المُعلن في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025 ضمن الترتيبات المرحلية المرتبطة بخطة دونالد ترامب الخاصة بقطاع غزة، والتي تضمنت وقف العمليات العسكرية، وتبادل الأسرى، وتوسيع إدخال المساعدات الإنسانية، مقابل إعادة تموضع قوات الاحتلال داخل نطاق انتشار ميداني جديد[1].

وقد شكّل هذا الخط إطارًا عسكريًا لتنظيم تموضع القوات بعد الهدنة، حيث أبقى نحو 53% من مساحة قطاع غزة ضمن نطاق السيطرة العسكرية الإسرائيلية الفعلية. وتم تثبيته ميدانيًا عبر كتل إسمنتية وعلامات عسكرية (صفراء)، بما حوّله من إجراء مؤقت لإعادة الانتشار إلى أداة ضبط فعلي لحركة السكان والوصول الإنساني داخل القطاع. ويُفترض ضمن منطق الاتفاق أن يمثّل هذا الخط مرحلة انتقالية نحو تقليص الوجود العسكري وتوسيع الحيز المدني، غير أن الترتيبات الميدانية أسفرت عن تثبيت السيطرة بدل تفكيكها وإعادة إنتاج نطاقات الحظر.

- خط التوسع الاحتلالي "البرتقالي"

يمثل "الخط البرتقالي" امتدادًا عملياتيًا غير معلن لترتيبات ما بعد وقف إطلاق النار، يقوم على إنشاء نطاق أمني–عملياتي متحرك يُعاد تشكيله تبعًا لمقتضيات التوسع الميداني. وقد طوّرته وحدة التنسيق والارتباط

الإسرائيلية (CLA) بوصفه منطقة حظر مرنة داخل العمق الفلسطيني، دون إعلان رسمي لطبيعته أو حدوده، مع قابلية مستمرة للتعديل والتوسيع وفق تطورات العمليات العسكرية[2].

ويختلف هذا النطاق عن "الخط الأصفر" في أنه لا يحدد تموضعًا عسكريًا ثابتًا، بل يفرض قيودًا متغيرة على الحركة والوصول داخل مناطق يتراوح عمقها بين 200 و500 متر. وأسهم هذا النمط في توسيع المساحات المصنفة كمناطق محظورة، إذ تشير التقديرات الميدانية إلى أنه أضاف نحو 11% من مساحة قطاع غزة إلى نطاق القيود، بما رفع إجمالي المساحات الخاضعة للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة إلى ما يقارب ثلثي القطاع[3].

وترافقت هذه التحولات مع كلفة إنسانية مباشرة، حيث سُجل سقوط أكثر من ألف ضحية بين شهيد ومصاب نتيجة القيود المرتبطة بإعادة تموضع الخطوط وتوسيع نطاقات الحظر، وما نتج عنها من تقييد لحركة المدنيين داخل مناطق الاشتباك وإعادة التعريف المستمر لمجالات الوصول الآمن.

وفي هذا السياق، قدّم يعقوب غارب Yaakov Garb في أبريل/نيسان 2025 تحليلًا قائمًا على بيانات جغرافية مكانية أظهر فيه أن هذه المناطق العازلة تُستخدم كأداة لإدارة الوصول الإنساني وفرض التنسيق المسبق، بما يعكس تحولها من ترتيبات أمنية مؤقتة إلى بنية ضبط مكاني ممتد.

كما يعزز هذا النمط ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 31 آذار/مارس 2025 بأن "أكثر من نصف أراضي قطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية"، وهو ما يعكس انتقالًا من منطق الضبط الحدودي إلى منطق إدارة المجال الأمني المتقدم، حيث تُستخدم الخطوط الميدانية كأدوات لتوسيع السيطرة وإعادة تشكيل المجال الجغرافي

"الخط البرتقالي"... الدلالات والتحولات البنيوية للسيطرة الميدانية

يمثل "الخط البرتقالي" مرحلة متقدمة في إعادة تشكيل أنماط السيطرة الميدانية داخل قطاع غزة، حيث يتجه الضبط من منطق التمركز والحدود الثابتة إلى منطق إدارة المجال بوصفه بنية قابلة لإعادة التحديد المستمر. وينعكس ذلك في تحولات بنيوية متداخلة تطال الأبعاد الأمنية والسياسية والإنسانية.

- التحولات الأمنية: من إدارة الاشتباك إلى إدارة المجال

يعكس توسيع نطاق "الخط البرتقالي" تحولًا بنيويًا في المقاربة الأمنية الإسرائيلية داخل قطاع غزة، يتمثل في الانتقال من إدارة الاشتباك عبر أهداف عسكرية محددة إلى إدارة المجال الجغرافي بوصفه متغيرًا أمنيًا قائمًا بذاته. في هذا الإطار، لم يعد تعريف التهديد مرتبطًا حصريًا بوجود فاعلين مسلحين، بل بات يشمل خصائص

المجال المكاني نفسه، بما يؤدي إلى إعادة تصنيف مساحات واسعة باعتبارها فضاءات عملياتية مفتوحة تخضع لتقدير ميداني متغير.

ينعكس هذا التحول في اتساع نطاق "المناطق الرمادية" غير المحددة بحدود مستقرة، حيث تُفرض قيود حركة متغيرة تُستخدم لتبرير أنماط الاستهداف أو المنع الميداني. ونتيجة لذلك، يتسع هامش الاستخدام العسكري داخل هذه المناطق دون الحاجة إلى إعادة تعريف قانوني رسمي للحدود أو إصدار إعلانات سيادية واضحة بشأنها.

وتشير تصريحات وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق إلى أن هذه المساحات لا تُدار كحدود عسكرية ثابتة، بل كنظام ديناميكي لضبط الحركة وإتاحة الوصول، يخضع لتعديل مستمر وفق "تقييم وضع العمليات". وبذلك، يتحول التنسيق الأمني إلى آلية مركزية لإدارة المجال الإنساني ذاته، حيث تصبح حركة المدنيين والمنظمات الإنسانية رهينة لموافقات عسكرية متغيرة، بما يمنح الاحتلال سلطة إدارة المجال القتالي وإدارة الفضاء المدني والإنساني[4].

- **التحولات السياسية: إعادة انتاج السيطرة عبر هندسة الواقع المكاني**

تكشف التطورات الميدانية في قطاع غزة عن تحول جوهري في نمط إدارة الاحتلال للصراع، حيث يتراجع منطق العمليات العسكرية المباشرة لصالح مقاربة أكثر تركيبًا تقوم على إعادة هندسة المجال الجغرافي والسياسي للقطاع. ومع تصاعد النقاشات حول الانتقال إلى ما يُعرف بـ "المرحلة الثانية" عقب سلسلة اللقاءات والحوارات الدولية، لا سيما لقاءات ملادينوف، اتجهت إسرائيل إلى توسيع نطاق سيطرتها الميدانية، بما يعكس محاولة لفرض وقائع مكانية جديدة عبر تقليص المساحات المتاحة داخل القطاع، بما يفاقم الضغط على أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون أصلًا ضمن بيئة إنسانية متدهورة.

في هذا السياق، لا يظهر مسار التغيير بوصفه تهجيرًا مباشرًا، بل باعتباره إعادة صياغة تدريجية وغير معلنة لشروط الإزاحة السكانية، تقوم على إنتاج ضغط بنيوي طويل الأمد عبر الحصار، وتقييد الموارد، واستمرار تدهور شروط الحياة اليومية، بما يجعل البقاء ذاته خيارًا شديد الكلفة.

وعلى المستوى الدولي، أثارت هذه التحولات مخاوف متزايدة من إمكانية تكريس تغييرات جغرافية دائمة في قطاع غزة. فقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن رفضه لأي محاولات تستهدف تغيير الوضع الإقليمي أو الجغرافي للقطاع، في ظل اتساع نطاق العمليات العسكرية والسيطرة الميدانية الإسرائيلية. وفي هذا الإطار، أكد أنور العوني أن الاتحاد الأوروبي "يرفض أي محاولة للتغيير الإقليمي في قطاع غزة"[5]، مشيرًا إلى أن الطروحات السياسية الدولية، بما فيها خطة السلام الأمريكية، لم تتضمن فرض سيادة إسرائيلية دائمة على القطاع أو ضمه بصورة رسمية.

في المقابل، تبرز مقاربات إقليمية، وعلى رأسها المقاربة المصرية، بوصفها أكثر تركيزًا على إدارة مرحلة ما بعد الحرب، من خلال الدفع نحو استكمال ترتيبات "المرحلة الثانية" من الخطة الأمريكية الخاصة بالقطاع. وفي هذا السياق، أكد بدر عبد العاطي أهمية المضي في تنفيذ هذه المرحلة، التي تتضمن الانسحاب الإسرائيلي التدريجي ثم الكامل من قطاع غزة، إلى جانب إعادة ترتيب البنية الأمنية والسياسية الداخلية، بما يشمل نزع سلاح الفصائل المسلحة وإنهاء إدارة حركة حماس للقطاع[6].

- **التحولات الإنسانية: تقييد الوصول وإعادة تعريف المجال الإنساني**

أدى توسع "الخط البرتقالي" إلى إعادة تشكيل الوصول الإنساني داخل قطاع غزة عبر تقييد الحركة داخل نطاقات متغيرة وخاضعة للتنسيق الأمني، ما حوّل العمل الإغاثي من نشاط مستقل إلى نشاط مشروط بالموافقة الميدانية المسبقة. فعليًا، انعكس ذلك في تعطيل أو تقييد عمليات عدد من المنظمات الإنسانية، بما في ذلك:

- أصبحت عمليات إدخال المساعدات الإنسانية وتحريكها خاضعة لمستويات مرتفعة من التنسيق الأمني والإجرائي مع القوات الإسرائيلية، ما أدى إلى تباطؤ الاستجابة الإنسانية وتقييد فاعلية شبكات الإمداد والإغاثة. وينعكس ذلك في سياق تدهور حاد للبنية التحتية الأساسية، حيث تشير التقديرات إلى تدمير نحو 90% من شبكات المياه والصرف الصحي[7].
- تعرضت أنشطة الإغاثة المتعلقة بتوزيع المياه لضغوط تشغيلية مباشرة، إذ أُجبرت منظمة أطباء بلا حدود مرارًا على تعليق أو تعديل عملياتها، بما في ذلك نقل وحدات إنتاج مياه الشرب إلى مواقع بديلة نتيجة القيود الميدانية المتغيرة. وقد أسهم ذلك في تقليص إمدادات المياه المتاحة لمئات آلاف السكان، في وقت تشير فيه تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو 58% من مساحة قطاع غزة بات خارج نطاق الوصول الفعلي للسكان[8].
- تضم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) نحو 126 مرفقًا تقع ضمن نطاقات خاضعة للسيطرة أو القيود الإسرائيلية، موزعة بين مناطق خلف «الخط الأصفر» وأخرى ضمن امتدادات «الخط البرتقالي». ويخضع الوصول إلى هذه المرافق لنظام موافقات أو تنسيق مسبق، ما يفرض قيودًا تشغيلية مباشرة على استمرارية الخدمات الإنسانية الأساسية المقدمة للاجئين[9].
- في البعد الصحي، أسهم التدمير الواسع للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي في تفاقم المخاطر الوبائية وتدهور شروط الصحة العامة، مع تصاعد مؤشرات التلوث البيئي. ويعكس ذلك انتقال الأزمة من مستوى الطوارئ الإنسانية إلى حالة اختلال بنيوي ممتد في منظومة الخدمات الصحية والبيئية داخل قطاع غزة.

الخلاصة

مثل الانتقال من "الخط الأصفر" إلى "الخط البرتقالي" تحولًا في منطق الضبط العسكري داخل قطاع غزة، من حدود ثابتة إلى نطاقات مرنة ومتغيرة لإدارة المجال الجغرافي.

ينتج عن هذا النمط ضغط مكاني متصاعد يُقيّد حركة ما يقارب مليوني إنسان داخل بيئة معيشية بالغة الصعوبة، مع تقييد وصول المساعدات الإنسانية والإغاثية وعرقلة عملها، بما يؤدي عمليًا إلى إعادة توزيع السكان داخل نطاقات ضيقة، وإعادة تشكيل البنية الجغرافية والديموغرافية للقطاع بصورة تدريجية وغير مُعلنة.

---

[1] Reuters, (30 September 2025). Trump peace plan envisions 'New Gaza' and Trump-led 'Board of Peace', https://2u.pw/ey74mj

[2] Yaakov Garb, (7 April 2025). Geospatial dataset: "Orange Line" no-go/coordination delineation (modification of the Gaza buffer zone declared by the IDF on 18 March), https://doi.org/10.7910/DVN/QTNCPD, Harvard Dataverse, V1

[3] Nikolaj Nielsen. (7 May 2026). EU rebukes Israel over advance beyond Gaza ceasefire line, EUobserver, https://2u.pw/pIYTAF

[4] مرجع سابق، رويترز، (29 أبريل/ نيسان 2026).

[5] Middle East Monitor, (5 May 2026). EU rejects Israel's 'orange line' in Gaza, https://2u.pw/AyVt44

[6] جريدة القدس العربي، (9 أيار/ مايو). مصر تؤكد على ضرورة تنفيذ استحقاقات المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، https://2u.pw/AdFZqu

[7] UNRWA, (4 May 2026). *Gaza: 90% of water and sanitation infrastructure has been destroyed or damaged*.

[8] Médecins Sans Frontières (MSF). (28 April 2026). (2024) Water as a weapon: Israel's destruction and deprivation of water and sanitation in Gaza, https://2u.pw/zkqpq8

[9] UNRWA, (7 May 2026). unrwa situation report #220 on the humanitarian crisis in the Gaza strip and the occupied west bank, including east Jerusalem, https://2u.pw/WEr27O